الأمم المتحدة
S/2015/1030



Distr.: General
24 December 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي

أولا - مقدمة

١ - يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٢٧ (٢٠١٥)، الذي مدد المجلس بموجبه الولاية المسندة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وطلب إليّ أن أقدم، مرة كل ثلاثة أشهر، تقريراً عن الحالة في مالي بالتركيز على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في هذا البلد، وكذلك على الجهود التي تبذلها البعثة المتكاملة دعماً للاتفاق. ويغطي هذا التقرير الفترة من ٢٣ أيلول/سبتمبر إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

ثانيا - التطورات السياسية الرئيسية

٢ - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتحقيق زخم جديد في عملية السلام، من خلال اتخاذ خطوات إيجابية لتنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك تحسين العلاقات بين تنسيقية الحركات الأزوادية (التنسيقية) وائتلاف الجماعات المسلحة الملتزمة بأرضية التفاهم (ائتلاف أرضية التفاهم)، في أعقاب المحادثات الثنائية المعقودة بين الجانبين في النفيس، بمنطقة كيدال. وشملت التطورات الإيجابية أيضاً سلسلة من حوارات المصالحة داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها، وتعيين أعضاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة. وفي الوقت نفسه، شاركت كافة الأطراف الموقعة مشاركةً بناءة في أعمال لجنة متابعة الاتفاق، وأسهمت في الحفاظ على الزخم الإيجابي لتنفيذ اتفاق السلام، رغم التحديات الماثلة فيما يتعلق بشمول العملية وشفافيتها.

٣ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، عقد ممثلي الخاص اجتماعا ضم القيادة العسكرية لكلّ من التنسيقية وائتلاف أرضية التفاهم في باماكو. وعقد الطرفان النية، تحت رعايته، على الوقف الفوري لأعمال القتال، ووضع حد لجميع عمليات التوغل في المناطق الخاضعة لسيطرة




301215 281215 15-22402 (A)


الطرف الآخر، وكفالة حرية تنقل المدنيين والسلع، واستئناف مشاركة التنسيقية في أعمال لجنة متابعة الاتفاق وأجهزتها الفرعية. كما اتفق الطرفان على الدخول في حوار في النفيس من أجل تهدئة التوترات المستمرة منذ فترة طويلة داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها، باعتبارها أساس النزاع الدائر بينهما. وعقد وفد للتنسيقية، يوميْ ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر، اجتماعات في باماكو مع الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا وقادة ائتلاف أرضية التفاهم. وفي أعقاب الاجتماعات، أعلنت التنسيقية أنها ستُصدر أوامر إلى مقاتليها بالامتناع عن استخدام القوة ضد القوات الحكومية وقوات ائتلاف أرضية التفاهم.

٤ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، أعلن الرئيس كيتا عن تعديل وزاري أدى إلى زيادة عدد الوزراء من ٢٩ إلى ٣١ وزيرا، من بينهم خمس نساء ووزيران من المنطقة الشمالية، وهما الوزير المكلف بتحقيق اللامركزية وشؤون إصلاح الدولة، ووزير التنمية الإقليمية والسكان. وأعربت أحزاب المعارضة عن استيائها الشديد لما يشكله التعديل الوزاري من فرصة ضائعة لضم سياسيين من خارج صفوف الأغلبية الرئاسية إلى الحكومة.

٥ - وفي الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت التنسيقية وائتلاف أرضية التفاهم محادثات مباشرة في النفيس. وفي نهاية المحادثات، أقرَّ الطرفان خريطة طريق تتضمن سلسلة من التدابير، بما في ذلك وقف أعمال القتال؛ ومبادرات مشتركة لتحقيق المصالحة داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها؛ وتبادل السجناء؛ وإنشاء إدارات محلية مؤقتة؛ وحرية تنقل الأشخاص والسلع. وخلال محادثات النفيس وفي أعقابها، اضطلعت التنسيقية وائتلاف أرضية التفاهم بدور وساطة في إبرام سلسلة من اتفاقات المصالحة داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها، في مناطق غاو وكيدال وتمبكتو، بما في ذلك بين جماعتي طوارق إيفوغاس وطوارق إمغاد التابعتين للتنسيقية ولائتلاف أرضية التفاهم، على التوالي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى عقد عدد من الحوارات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها في باماكو، وفي مناطق غاو وكيدال وتمبكتو. وقد شاركت فيها كافة الجماعات من العرب والطوارق والفولانيين. ونظمت وزارة المصالحة الوطنية حوارين بين المجتمعات المحلية في أنسونغو وغاو، بمنطقة غاو، يومي ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس الوزراء مشروع قانون يتعلق بتعويض ضحايا الانقلاب العسكري لعام ٢٠١٢، في سياق جهود المصالحة المبذولة على الصعيد الحكومي.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت جهود التوعية باتفاق السلام. ففي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الحكومة عن بدء المرحلة الثانية من مبادرة ”قافلة السلام

والمصالحة''، ونظمت مؤتمرات وأنشطة ثقافية عبر أنحاء البلد. وواصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، من جانبها، تكثيف وتنويع تواصلها مع الجمهور عموماً بهدف تعزيز فهم اتفاق السلام. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت البعثة جلسات إعلامية مع السياسيين المحليين في غاو وكوليكورو وموبتي وتمبكتو، من أجل توضيح مختلف أحكام الاتفاق. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، نظمت حركة الإداريين والمسؤولين المسيحيين في مالي أول حلقة عمل ضمن سلسلة من ست حلقات للتوعية باتفاق السلام، بالتعاون مع وزارة المصالحة الوطنية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في باماكو، وسوف تتبعها حلقات عمل أخرى في كايس، وموبتي، وسان، وسيغو، وسيكاسو.

تنفيذ اتفاق السلام: التدابير السياسية والمؤسسية

٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تنظيم ثلاثة اجتماعات للجنة متابعة الاتفاق، وقد حضرها كافة الأطراف الموقعة على اتفاق السلام. وفي الاجتماع المعقود يومي ٣٠ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الأول/أكتوبر، أقرت الأطراف خطة عمل وخريطة طريق اللجنة الفرعية المعنية بالشؤون السياسية والمؤسسية. وفي الاجتماع نفسه، قررت لجنة متابعة الاتفاق إنشاء فريق عامل برئاسة الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لمالي ومنطقة الساحل لمعالجة مسألة مشاركة الجماعات المسلحة من خارج ائتلافيْ التنسيقية وأرضية التفاهم في اجتماعاتها، أي الائتلاف من أجل شعب أزواد - جناح عثمان، والتنسيقية الثانية للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة، والجبهة الشعبية لأزواد، والحركة الشعبية لإنقاذ أزواد، وكانت كلها تشارك في اجتماعات لجنة متابعة الاتفاق بصفتها من مدعويها، في انتظار البت في مسألة عضوية لجنة متابعة الاتفاق. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت كلٌّ من التنسيقية الثانية للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة والجبهة الشعبية لأزواد عن دمجهما في التنسيقية. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، انضم إلى ائتلاف أرضية التفاهم التحالف الشعبي من أجل السلام والوحدة الوطنية. ومن المتوقع أن يواصل الفريق العامل مداولاته بشأن وضع كلٍّ من الائتلاف من أجل شعب أزواد - جناح عثمان والحركة الشعبية لإنقاذ أزواد.

٨ - وجرى الترحيب، في الاجتماع الذي عقدته لجنة متابعة الاتفاق يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، بنتائج المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي، مع التأكيد على ضرورة القيام، على وجه السرعة، بصرف الأموال التي جرى التعهد بها للبدء بتنفيذ البرامج الأساسية، بما في ذلك البرامج المراد بها تحقيق فوائد السلام. ورداً على الطلب الموجه من التنسيقية والائتلاف، دعت لجنة متابعة الاتفاق الحكومةَ إلى وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية التنمية الوطنية للشمال بحلول نهاية عام ٢٠١٥، بما في ذلك الخطة الوطنية

للاستجابة لحالات الطوارئ، وذلك بالتشاور مع التنسيقية والائتلاف. وشدد المشاركون أيضا على ضرورة التعجيل بتنفيذ جميع الفصول الأربعة من اتفاق السلام.

٩ - وأُرجئت سلسلة من الاجتماعات التي كان من المقرر أن تعقدها لجنة متابعة الاتفاق على مدى يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر نتيجةً للهجوم الإرهابي الذي استهدف فندق ”راديسون بلو“ في باماكو في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد اتسمت الجلسات المعقودة بشعور بالإحباط لدى كلّ من التنسيقية وائتلاف أرضية التفاهم إزاء التقدم البطيء في تنفيذ اتفاق السلام على الصعيد الحكومي. وأصدرت التنسيقية والائتلاف بياناً مشتركاً للإعراب عن استيائهما لافتقار الحكومة لسياسة الشمول وتقاعسها عن العمل، ولا سيما فيما يتعلق بالتأخر في إنشاء الإدارات المؤقتة للمناطق الشمالية، وإدماج مواطني الشمال في مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة، وتوفير المساعدة الإنسانية للمناطق الشمالية، والإفراج عن المحتجزين لأسباب متصلة بالنزاع. وتجدر الإشارة من جهة ثانية إلى الرسالة المشتركة الصادرة عن التنسيقية والائتلاف، المؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، والموجهة إلى الجزائر بصفة هذا البلد رئيسا للجنة متابعة الاتفاق، للإعراب عن شواغلهما إزاء عدم إجراء الحكومة مشاورات بشأن العديد من الإصلاحات المؤسسية، بما في ذلك اختصاصات وتكوين لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة وتعيين أعضائها. ومن أجل معالجة تلك الشواغل، وافقت الحكومة على توفير تقارير شهرية عن المستجدات بشأن تنفيذ اتفاق السلام، وضم ائتلافيْ التنسيقية وأرضية التفاهم إلى اللجنة الوطنية المعنية بالتنسيق من أجل تنفيذ اتفاق السلام. وفي الوقت نفسه، لم تتمكن اللجنة الفرعية المعنية بالشؤون السياسية والمؤسسية من تحقيق توافق الآراء بشأن القانون الذي ينظم تعيين الإدارات المؤقتة في المناطق الشمالية، وأوصت بإحالة المسألة إلى اللجنة الوطنية.

١٠ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، قرر مجلس الوزراء إرجاء موعد الانتخابات الإقليمية والمحلية وانتخابات المقاطعات التي كان مقرراً إجراؤها في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، نتيجةً لجملة عوامل منها ضرورة تنفيذ تنقيح قانون الانتخابات وقانون اللامركزية على النحو المتوخى في اتفاق السلام، وحالة انعدام الأمن السائدة، وغياب السلطات المحلية في بعض أجزاء المناطق الشمالية. كما طلبت الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وكلّ من ائتلافيْ التنسيقية وأرضية التفاهم، إرجاء الاقتراع إلى حين عودة اللاجئين والمشردين داخليا ليجري ضمان شمول العملية الانتخابية. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت الجمعية الوطنية مشروع قانون لتمديد ولاية السلطات المحلية، في انتظار إجراء الانتخابات المحلية. وواصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة تقديم دعمها إلى هيئات إدارة الانتخابات في مالي استعدادا لإجراء

الانتخابات المحلية، من خلال توفير الدعم اللوجستي لعملية التنقيح السنوية لقوائم الناخبين. كما أقامت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العديد من حلقات العمل تلبيةً لاحتياجات النساء المرشحات والمراقبين والناخبين.

١١ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أكد رئيس الجمعية الوطنية مجدداً التزام البرلمان باتفاق السلام، مشيراً إلى أنه سيجري إيلاء الأولوية لمشاريع القوانين المتعلقة بتنفيذه. وفي مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت الحكومة بصياغة مشروع قانون إنشاء المكتب الوطني المعني بالخدمة العامة للمجتمعات الإقليمية. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أقرّ المجلس الأعلى للمجتمعات الإقليمية، وهو المؤسسة الوطنية التي تمثل السلطات المحلية، مشروع السياسة الوطنية لتحقيق اللامركزية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤ ومشروع السياسة الزراعية في مالي، اللذين جرى تقديمهما إلى مكتب رئيس الوزراء قبل عرضهما على مجلس الوزراء لإقرارهما.

١٢ - وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، بعد تعيين رئيس لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في ٣ آب/أغسطس، وافق مجلس الوزراء على ترشيحات ١٤ مفوضا، من بينهم ٤ نساء، ومرشحان تابعان للتنسيقية، وممثلان عن ائتلاف أرضية التفاهم، و ٧ ممثلين عن المجتمع المدني، بما في ذلك عضو في المجلس الإسلامي الأعلى. وعلى الرغم من أن وزارة المصالحة الوطنية قد طلبت إلى الجماعات المسلحة الموقعة والممثلين الدينيين ومنظمات المجتمع المدني اقتراح أسماء مرشحين لمناصب المفوضين، فإن التنسيقية لم تقدم أي أسماء بحلول الموعد النهائي. وأعرب عدد من منظمات حقوق الإنسان عن أسفه لعدم وجود ممثلين عن الضحايا بين المفوضين. وعملت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة على تعزيز الدعم التقني الذي تقدمه إلى اللجنة، وشمل ذلك، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، تنظيم دورة تدريبية للمفوضين بالتعاون مع منظمات غير حكومية دولية، فيما يتعلق بتنفيذ ولاية اللجنة وسبل تعزيز التواصل الفعال مع سائر الآليات القضائية وغير القضائية.

١٣ - ومنذ صدور تقريري الأخير (S/2015/732)، لم يتحقق سوى تحسن محدود في عدد الممثلين الحكوميين الذين أُفيد عن وجودهم ومزاولة أنشطتهم في مراكز عملهم في شمال مالي، نتيجةً للشواغل الأمنية المستمرة. ولئن كان ٧ من بين ٨ حكام موجودين في مراكز عملهم في منطقة موبتي، فإن عدد نواب الحكام الموجودين في المنطقة قد انخفض من ٤٣ إلى ٣٨ نائبا، ويعزى ذلك أساساً إلى تزايد التهديدات الأمنية. غير أن نواب الحكام الذين انتقلوا إلى موبتي يواصلون إيفاد بعثات منتظمة إلى مراكز عملهم في جميع أنحاء المنطقة. وظل حضور الأفراد العاملين في قطاع العدالة والسجون مستقراً إلى حد ما، في ظل عمل ٧ من بين ١٢ محكمة و ٧ من بين ١٢ سجنا في المناطق الشمالية الثلاث. وفي منطقة موبتي، انتقل

موظفو قطاع العدالة في تيننكو ويوارو إلى مدينة موبتي/سيفاري. وفي منطقة تمبكتو، ازداد تمثيل الدولة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر مع نشر نائب حاكم تونكا، بدائرة غوندام. غير أن إرساء ترتيبات الإدارة المؤقتة في المناطق الشمالية لم يتم خلال الفترة المشمولة بالتقرير على النحو المتوخى في المادة ٦ والمرفق الأول من اتفاق السلام.

١٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، التمست وزارة النهوض بالمرأة والطفل والأسرة الدعم السياسي والمالي من المجتمع الدولي لتعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في تنفيذ اتفاق السلام وخطة العمل الوطنية استناداً إلى قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن بين ٦٦ ممثلا عن الحكومة والأحزاب الموقعة المشارِكة في لجنة متابعة الاتفاق، لم تكن هناك سوى امرأة واحدة ممثِّلة للحكومة في إحدى اللجان الفرعية. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، في تطور آخر يهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، أقرَّ البرلمان مشروع قانون ينص على تخصيص حصة قدرها ٣٠ في المائة لتعيين النساء في المؤسسات الوطنية والهيئات التشريعية. ومن المنتظر أن يُصدر مجلس الوزراء مرسوما لتحديد طرائق تطبيق هذا القانون.

التعاون الإقليمي بشأن منطقة الساحل

١٥ - لقد أُحرز تقدم كبير على صعيد المبادرات الإقليمية المتخذة من أجل التصدي على نحو شامل للتحديات التي تتأثر بها منطقة الساحل، بما في ذلك الإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات. واستضافت حكومة مالي في باماكو، يومي ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، منبر التنسيق الوزاري الرابع بشأن الاستراتيجيات المتعلقة بمنطقة الساحل. واتفق المشاركون على تعزيز جهود التنسيق والمواءمة بين منبر التنسيق الوزاري، وعملية نواكشوط المتعلقة بتعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء، التي يقودها الاتحاد الأفريقي، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والآليات الإقليمية الأخرى. وفي واغادوغو، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وقَّع رؤساء أركان القوات المسلحة لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وهي بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، على اتفاق شراكة عسكرية يحدد طرائق التعاون بين القوات المسلحة لكل بلد من البلدان الخمسة في مكافحة الإرهاب والأنشطة الإجرامية عبر الحدود.

١٦ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عُقد مؤتمر قمة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في إنجمينا. وركز رؤساء بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على التحديات التي لا تزال تتأثر بها المنطقة، ولا سيما الاتجار غير المشروع بالمخدرات والبشر، والبطالة في صفوف الشباب، وتغذية نزعة التطرف، والتطرف المصحوب بالعنف، وغياب التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة تدفقات المهاجرين، والتشريد القسري للسكان. ورحب رؤساء البلدان

أيضا باعتماد خريطة طريق، في حزيران/يونيه، تحدد إطار التعاون بين المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والأمم المتحدة، على أن يجري تنسيقها بقيادة مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل.

ثالثا - التطورات الأمنية الرئيسية

١٧ - رغم اتخاذ الأطراف الموقعة على اتفاق السلام خطوات إيجابية نحو تنفيذ هذا الاتفاق، ازدادت أنشطة الجماعات المتطرفة والإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة واتسعت رقعتها الجغرافية، وخصوصاً في أقاليم موبتي، وسيغو، وتمبكتو، وكذلك في باماكو. ولا يزال انتشار الأجهزة المتفجرة المرتجلة في شمال مالي يعرض للخطر قوات الدفاع والأمن المالية والقوات الفرنسية وأفراد الأمم المتحدة، ويعرقل بصورة خطيرة عمليات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ومن ثم فلا تزال البعثة المتكاملة بحاجة إلى حراسة القوافل وحماية القوة، رغم توقف القتال بين التنسيقية والائتلاف عقب محادثات النفيس والجهود الجارية التي تبذلها الحكومة والجماعات المسلحة الموقعة من أجل تنظيم عملية تجميع العناصر وتسيير الدوريات المختلطة.

الهجمات غير المتكافئة وهجمات المتطرفين

١٨ - في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، ندد إياد آغ غالي، أحد زعماء حركة أنصار الدين، بعملية السلام، وهدد بتكثيف الهجمات ضد القوات الفرنسية وحلفائها في مالي، مشيراً على وجه التحديد إلى الخلايا المتطرفة في أقاليم كيدال، وموبتي، وسيكاسو، وتمبكتو. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عطّل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي اجتماعا محليا بين القبائل العربية في بوجبيها (على بعد ٢٠٠ كيلومتر تقريبا شمال تمبكتو) وحذّر المشاركين من التعاون مع ”أعداء الإسلام“. وأعرب التنظيم أيضا عن معارضته لاتفاق السلام ولتسيير دوريات مختلطة. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، تلقت البعثة المتكاملة تقارير غير مؤكدة تشير إلى هجوم محتمل لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على ديابالي (إقليم سيغو) انطلاقاً من مقرها في الأرنب (إقليم تمبكتو). وفي اليوم نفسه، أعلن التنظيم مسؤوليته عن مقتل شخصين، أحدهما زعيم محلي في تنسيقية الحركات الأزوادية، اتُهم بمساعدة القوات الفرنسية في بر (إقليم تمبكتو)، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، والآخر في الجزائر في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٩ - ولا تزال أنشطة الجماعات المتطرفة والإرهابية مستمرة أيضا بلا هوادة في شمال مالي، حيث شنت تلك الجماعات ما مجموعه ٢٨ هجوماً، بالمقارنة مع ٢٠ هجوما في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وقد استُهدفت فيها البعثة المتكاملة باستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة أو الألغام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسفرت الأعمال العدائية ضد البعثة المتكاملة عن وفاة اثنين من أفراد حفظ السلام، أحدهما موظف مدني والآخر متعاقد مدني، فيما أُصيب ١٨ من أفراد حفظ السلام واثنان من المتعاقدين المدنيين بجراح. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أصيبت مركبة مدرعة تابعة للبعثة ضمن قافلة لوجستية بجهاز متفجر مرتجل على بعد ٢٥ كيلومترا غرب تمبكتو، مما أدى إلى أول وفاة في صفوف الموظفين المدنيين التابعين للبعثة المتكاملة نتيجةً لاستخدام هذا النوع من الأجهزة. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أصابت ستة صواريخ معسكر البعثة المتكاملة في كيدال، مما أسفر عن مقتل اثنين من أفراد حفظ السلام ومتعاقد مدني، وإصابة ١٨ من أفراد حفظ السلام واثنين من المتعاقدين المدنيين بجراح. وذكرت تقارير وسائط الإعلام أن أحد كبار زعماء حركة أنصار الدين أعلن المسؤولية عن ذلك الهجوم.

٢٠ - ولا تزال قوافل البعثة المتكاملة تشكل الهدف الرئيسي لهجمات الجماعات المتطرفة والإرهابية وتجار المخدرات عبر الحدود الوطنية، على طرق الإمداد الرئيسية بين غاو وتيساليت، وبين غاو وميناكا (إقليم غاو). ففي المتوسط، أصابت الأجهزة المتفجرة المرتجلة قافلتين من بين كل ثلاث قوافل تابعة للبعثة المتكاملة بين النفيس وغاو، وأربعا من بين كل خمس قوافل بين غاو وميناكا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأسفرت عن إعطاب أو تدمير أربع مركبات عسكرية تابعة للبعثة المتكاملة وثلاث شاحنات لمتعاقدين مدنيين. وأدت تدابير مكافحة استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي اتخذتها البعثة المتكاملة، بما في ذلك تدريب القوات تدريباً عالياً، وتنقيح إجراءات إجلاء المصابين، إلى منع وقوع إصابات في صفوف المدنيين باستثناء إصابة واحدة. غير أن تدابير حماية القوة، بما في ذلك حراسة القوافل وحماية المعسكرات، تستهلك ما يقرب من ثلثي قدرات المشاة التابعين للبعثة، مما يعرقل بشكل خطير تنفيذ المهام المسندة إليها رغم تخطيط المهام بدقة وإعادة تحديد أولوياتها باستمرار، واستثمار قدر كبير من الموارد المالية والموارد الأخرى.

٢١ - وازدادت أنشطة الجماعات المتطرفة والإرهابية حدةً بوجه خاص في إقليم موبتي حيث استغلت تلك الجماعات ضعف الهيكلية الإدارية والانتشار المحدود لقوات الدفاع والأمن المالية. وأدت الحالة الأمنية المتردية، والشعور العام لدى السكان بتخلي الدولة عنهم وتلاشي عملية السلام، فضلا عن الافتقار إلى الفرص الاقتصادية، إلى نشوء بيئة محفوفة

بالمخاطر استُهدف فيها الشباب المهمش من جانب الجماعات المتطرفة والإرهابية، بما في ذلك جبهة تحرير ماسينا التي تقيم صلات مع حركة أنصار الدين. وفي إقليمي موبتي وسيغو على حد سواء، تلقت البعثة المتكاملة تقارير عن ثلاثة حوادث على الأقل تتراوح بين تهديد أفراد السلطات المحلية بالقتل وإعدامهم بإجراءات موجزة. ورداً على ذلك، بدأت قوات الدفاع والأمن المالية عمليات لمكافحة الإرهاب في إقليمي موبتي وسيغو في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أسفرت عن اعتقال عدد من الأشخاص يشتبه في أنهم إرهابيون. أما البعثة المتكاملة، فقد نشرت فصيلتين من إحدى وحدات المشاة في موبتي مباشرة بعد الهجوم الذي وقع في ٧ آب/أغسطس في سيفاري (إقليم موبتي)، بهدف تعزيز حماية أفراد الأمم المتحدة وضمان الأمن في المطار. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، نشرت البعثة فصيليْ مشاة أخريين، وفريقا على مستوى السرية للقيادة والتحكم.

٢٢ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، في باماكو، تمكن مهاجمون مسلحون من الدخول إلى فندق راديسون بلو حيث قاموا بإطلاق النار بشكل عشوائي، ما أسفر عن مقتل ١٩ مدنياً وجندي مالي، فيما أصيب كثيرون غيرهم بجراح، منهم ٣ أشخاص كانت إصاباتهم خطيرة. وبناء على طلب الحكومة، قدمت البعثة المتكاملة الدعم إلى عمليات الإنقاذ التي قادتها قوات الدفاع والأمن المالية، فنشرت خبراء في مجالات الطب والتحقيق والأدلة الجنائية، ونقلت المصابين إلى عيادة محلية. وقتلت تلك القوات ثلاثة مهاجمين خلال تلك العمليات. وأفادت التقارير بأن جماعة ''المرابطون'' وجبهة تحرير ماسينا أعلنتا المسؤولية عن الهجوم. وفي اليوم نفسه، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ لمدة ١٠ أيام. وبناء على طلب الحكومة، شاركت البعثة المتكاملة يومياً، في الفترة من ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر، في دوريات ليلية مشتركة مع أفراد الشرطة والدرك الماليين في باماكو.

٢٣ - وأفادت التقارير أن الجماعات المتطرفة والإرهابية سعت على نحو متزايد إلى تأمين مصادر جديدة لتمويل عملياتها في شمال مالي، بما في ذلك الاتجار بالعاج. وعقب الزيادة المثيرة للجزع في صيد الفيلة بشكل غير مشروع في النصف الأول من عام ٢٠١٥ (قُتل ٥٧ من أصل ما يقدَّر بـ ٣٥٠ فيلا تعيش في المنطقة)، أوفدت السلطات المحلية، والبعثة المتكاملة، وشركاء آخرون بعثة تقييم إلى دائرة دويترا (إقليم موبتي) في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر. وعقب قتل ١١ فيلا آخر في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، قامت شرطة البعثة المتكاملة بتسيير دوريات في دائرة دويترا لدعم السلطات المحلية التي كانت قد نشرت ٥٠ حارساً إضافياً من حراس المتنزهات في إقليم موبتي.

رصد وقف إطلاق النار

٢٤ - لم توثق البعثة المتكاملة وقوع أي انتهاكات لوقف إطلاق النار خلال الفترة قيد الاستعراض، مقارنة بعدد من انتهاكات وقف إطلاق النار التي حدثت في ميناكا والمناطق المحيطة بها وفي مختلف أنحاء أقاليم غاو، وكيدال، وتمبكتو، في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. علاوة على ذلك، ونتيجةً للتقارب بين التنسيقية والائتلاف، أزالت البعثة المتكاملة المنطقة الأمنية الممتدة على مسافة ٢٠ كيلومترا حول كيدال، ولكنها قررت الإبقاء على وجودها في النفيس، وعلى وجود المنطقة الأمنية الممتدة على مسافة ٢٠ كيلومترا حول ميناكا، من أجل كفالة حماية المدنيين.

٢٥ - وعززت البعثة المتكاملة أيضا منظومتها لرصد وقف إطلاق النار، وقامت بتحديد مواقع الأطراف الموقعة على النحو المبين في اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤، وبتحديثها على أساس شهري. وتبعا لطبيعة الحوادث المبلَّغ عنها وخطورتها ومكان وقوعها، ترسل البعثة المتكاملة إما فريقا مشتركا للمراقبة والتحقق أو مراقبين عسكريين للتحقيق فيها. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، كان ١١ مراقبا عسكريا قد نُشروا في كل من القطاعات العسكرية الثلاثة التابعة للبعثة المتكاملة في أقاليم غاو وكيدال وتمبكتو، فضلا عن مراقبيْن عسكريين اثنين في باماكو. ومنذ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قام المراقبون العسكريون في جميع القطاعات الثلاثة بتسيير ما مجموعه ٣٠ دورية لمراقبة وتقييم تحركات الأطراف الموقعة.

٢٦ - ولاحظت البعثة المتكاملة أن ميليشيات الدفاع الذاتي، من قبيل غاندا إيزو وغاندا كوي، التي ليست طرفا في اتفاق السلام، عززت أنشطتها وأقامت نقاط تفتيش في وسط وشمال مالي في أواخر أيلول/سبتمبر، بما يتناقض مع امتثال الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاقيْ السلام ووقف إطلاق النار لأحكام الاتفاقين. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، دعت ميليشيا غاندا إيزو، التي يتزعمها سيدو سيسي، الحكومة إلى تنظيم مشاورات بين جماعات بيلا والفولانيين وسونغاي، على غرار المشاورات التي عُقدت في النفيس، ووجهت رسالة مفتوحة إلى ائتلاف أرضية التفاهم تفيد بأنها ستحمل السلاح ضد كل مَن يعرقل مشاركتها في عملية السلام. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ ممثلو ميليشيات غاندا إيزو، وغاندا كوي، وغاندا لاسال ليزايي، وجبهة تحرير الشمال، البعثةَ المتكاملة بأن الميليشيات المذكورة ستقدم نحو ٣٠٠٠ اسم لغرض تجميع العناصر، وأن استثناء إقليم موبتي من عملية السلام يخالف التوقعات المتعلقة بإحلال السلام وتحقيق الاستقرار في الأمد الطويل في مالي.

تنفيذ اتفاق السلام: تدابير الدفاع والأمن

٢٧ - بالإشارة إلى التدابير السياسية المذكورة في الفرع الثاني أعلاه، أحرزت الأطراف المالية أيضا بعض التقدم في تنفيذ الأحكام المتعلقة بالدفاع والأمن من اتفاق السلام. وأقرت لجنة متابعة الاتفاق في اجتماعها المعقود يومي ٣٠ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الأول/أكتوبر الاستنتاجات التي خلصت إليها اجتماعات اللجنة التقنية للأمن المعقودة في ١ و ٢ و ١٧ أيلول/سبتمبر، بما في ذلك الاتفاقات المتعلقة بطرائق استطلاع مواقع تجميع العناصر، واختصاصات آلية تنسيق العمليات، وإجراءات تسيير الدوريات المختلطة.

٢٨ - وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، كان كل من التنسيقية والائتلاف قد اقترح ١٢ موقعا لتجميع العناصر. وفي وقت لاحق، أجرت الأفرقة المختلطة التي تضم أفراداً من الأمم المتحدة، والقوات المسلحة المالية، والتنسيقية، وائتلاف أرضية التفاهم، تقييماً لثلاثة مواقع تابعة للتنسيقية وسبعة مواقع تابعة للائتلاف في ضوء مجموعة من المعايير التقنية، من قبيل الدعم اللازم والأثر البيئي. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٢ كانون الأول/ديسمبر، وافقت اللجنة التقنية للأمن على خمسة مواقع تابعة للتنسيقية وستة مواقع تابعة للائتلاف، ووافقت كذلك على بدء تشييد المواقع الثلاثة الأولى التي اقترحها الائتلاف وهي: فافا، وإناغار (إقليم غاو)، وليكراكار (إقليم تمبكتو). واتفقت التنسيقية والائتلاف على تقاسم موقع أو موقعين ريثما يكتمل تشييد المواقع الأخرى، إلا أنهما لم يقدما بعدُ قوائم بأسماء المقاتلين. وتعتزم البعثة المتكاملة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الشروع في التشييد في النصف الثاني من كانون الأول/ديسمبر. ووفقا للقرار الذي اتخذته آلية تنسيق العمليات في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، جرى تسيير أول دورية مختلطة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر عندما انضمت التنسيقية إلى قافلة مشتركة بين القوات المسلحة المالية وائتلاف أرضية التفاهم، انطلاقا من أغيلهوك ولمسافة تقع على بعد ٢٠ كيلومترا شمال النفيس (إقليم كيدال)، وكانت في طريق عودتها من الحدود الجزائرية مع تسع مركبات تبرعت بها الجزائر للآلية.

٢٩ - وخلال اجتماع عُقد في الفترة من ١٦ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة متابعة الاتفاق المعنية بمسائل الدفاع والأمن باستعراض مشاريع المراسيم ذات الصلة باللجان الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإدماج، وبالمجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن. وتعمل البعثة المتكاملة، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، على وضع استراتيجية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للأطفال، تشكل استكمالا للسياسة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويجري

العمل أيضا على إدماج الجهود الرامية إلى تعزيز ممارسة الرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن وكفالة تعميم المنظور الجنساني في جميع مراحل إصلاح قطاع الأمن وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٣٠ - ووافق مجلس الوزراء، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، على إنشاء وحدة قضائية متخصصة معنية بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ودعمت البعثة المتكاملة وزارة العدل وحقوق الإنسان في تشغيل الوحدة التي تضم مجموعة من الأفراد ذوي القدرات المتخصصة، من قبيل المدعين العامين، وقضاة التحقيق، والكتبة القضائيين. وفي الفترة من ٢٣ أيلول/سبتمبر إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر، درّبت البعثة المتكاملة ٧٦ من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية على المسائل المتصلة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحة الإرهاب، بما في ذلك مهارات جمع المعلومات الاستخبارية وبحث الأدلة الجنائية. ودعمت البعثة المتكاملة أيضا وضع سياسات وطنية كلية في مجال الدفاع، ومكافحة الإرهاب، وأمن الحدود. علاوة على ذلك، وبناء على طلب من وزارة شؤون الدفاع والمقاتلين السابقين، قامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بتدمير ما مجموعه ٢٥٦ طناً من الذخائر القديمة والمنتهية الصلاحية في إقليم سيغو.

حماية المدنيين

٣١ - تشكل أعمال اللصوصية المسلحة أكبر تهديد للمدنيين إذ يقع أكثر من ٧٥ في المائة من الحوادث في إقليمي غاو وتمبكتو. وعلى ما يبدو فإن معظم الجرائم هي جرائم سرقة تُرتكب بدافع الحاجة الاقتصادية. ولا يزال اتساع رقعة الأقاليم ونشر قوات الدفاع والأمن المالية بصورة متفرقة يشكلان تحديات أمام خفض مستويات الإجرام المرتفعة وإلقاء القبض على المهاجمين وتحديد هوياتهم في هذه الأقاليم. واستجابة لهذا الوضع، اتخذت البعثة المتكاملة موقفا رادعا وواضحا حيث زادت من تواتر تسيير الدوريات البعيدة المدى في جميع الأقاليم الشمالية، كما استخدمت الأصول الجوية والمركبات الجوية الذاتية التشغيل التابعة لها في رصد المناطق النائية وردع أعمال العنف. وركزت شرطة البعثة المتكاملة على المراكز الحضرية وسيّرت أكثر من ١ ٦٠٠ دورية مشتركة مع الشرطة المالية، أي بزيادة نسبتها ٢٩ في المائة منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي إقليم تمبكتو، أجرت البعثة المتكاملة ما متوسطه أربع رحلات جوية للاستطلاع أسبوعياً فوق بر، وغوندام، وغورما - راروس لرصد تحركات الجماعات المسلحة وطمأنة السكان. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، أقام أفراد من البعثة المتكاملة في موقع مشترك مع الشرطة في مقر الدرك في غاو، في إطار الجهود الرامية إلى دعم بناء القدرات على الصعيد المحلي.

٣٢ - واستمرت التراعات فيما بين المجتمعات المحلية، ولا سيما في إقليم غاو. فقد اندلعت ستة اشتباكات عنيفة على الأقل بين أفراد قبيلتين من قبائل الطوارق هما دوسك (موالية بشكل كبير للتنسيقية)، وإمغاد (موالية في معظمها لائتلاف أرضية التفاهم)، وكذلك بين جماعتي دوسك والفولانيين، في المنطقة الواقعة بين أنسونغو وميناكا في إقليم غاو. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، في إطار مبادرة المصالحة المتخذة عملا بمحادثات النفيس، نظمت التنسيقية والائتلاف حواراً محلياً بين قبيلتين في إينويلين، في إقليم غاو. وأفادت التقارير بحضور نحو ٣٠٠ شخص هذا الحدث، بمن فيهم شخصيات بارزة من القبيلتين ومسؤولون محليون. وعقب موجة الاشتباكات العنيفة التي وقعت في إقليم غاو في ٢١ و ٢٣ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وفي ١١ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر بين جماعتي دوسك والفولانيين، وأسفرت عن سقوط أربعة قتلى، وإصابة شخص بجراح، واختطاف أربعة آخرين، عقد ممثلي الخاص اجتماعا في باماكو في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر بين زعماء من الجماعتين. وفي ذلك الاجتماع، وقَّع المشاركون اتفاقاً لوقف أعمال القتال، واتفقوا على مناقشة الأسباب الجذرية للتوتر بين الجماعتين. وحسب تقييم الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، فقد أجبر القتال الدائر بين جماعتي دوسك والفولانيين ما يقرب من ٥٠٠ ٤ مدني على التروح إلى ناحية ميناكا.

٣٣ - وفي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، دعمت البعثة المتكاملة محافظة موبتي في تنظيم مؤتمر إقليمي للمزارعين والرعاة وصيادي الأسماك بهدف منع نشوب التراعات نتيجةً للهجرة الموسمية للماشية. واقترح المشاركون ١٩ توصية بشأن تدابير منع نشوب التراعات وإدارة الأراضي الرطبة في إقليمي موبتي وسيغو. وجرى في سياق مشروع من المشاريع السريعة الأثر التي نفذها البعثة المتكاملة إلى تعليم طرق هجرة الماشية في ١٥ ناحية من إقليم موبتي بغية منع نشوب نزاعات بين المزارعين والرعاة.

رابعا - حقوق الإنسان

٣٤ - واصلت البعثة توثيق الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جانب كلّ من قوات الدفاع والأمن المالية، والتنسيقية، والائتلاف، وسائر الجماعات المسلحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عن ما مجموعه ٢٥ من حالات انتهاك وتجاوز حقوق الإنسان، شملت ما لا يقل عن ١٥٧ ضحية، مقابل الإبلاغ في تقريري السابق عن ٢٩ حالة وتعرض ٧٠ ضحية لهذه الحالات. وشملت الحالات ٣ من عمليات الإعدام بإجراءات موجزة والاختفاء القسري، و ٩٦ من حالات الاحتجاز

التعسفي والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة للمحتجزين، و ٦ حالات من العنف الجنسي طالت ١٠ ضحايا.

٣٥ - وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، كانت البعثة المتكاملة قد حددت هوية ٢٨٩ محتجزا لأسباب متعلّقة بالنزاع، كلّهم من الذكور، بمن فيهم ستة فتيان قيد الاحتجاز في مرافق احتجاز تديرها الدولة في جميع أنحاء البلد. وقد احتُجز ١٥٧ شخصا من هؤلاء بصورة غير قانونية. وتراجع عدد الأشخاص الذين تحتجزهم التنسيقية والائتلاف من ٦٧ شخصا في حزيران/يونيه إلى ٤٣ شخصا في كانون الأول/ديسمبر نتيجة إفراج الأطراف الموقّعة جميعها عن المحتجزين كجزء من تدابير بناء الثقة. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، في غاو، حرّرت الحكومة ٢١ محتجزا تابعا للائتلاف، بمن فيهم قاصران و ٩ أشخاص آخرين تابعين للتنسيقية. وأطلقت التنسيقية سراح ١٦ جنديا تابعا للقوات المسلحة المالية وطفليْن مرتبطيْن بالائتلاف. وواصلت التنسيقية احتجاز ٣ أطفال. واستمرت المناقشات بين الأطراف للإفراج عن ١١١ محتجزا إضافيا، من بينهم ٤٩ شخصا تحتجزهم السلطات المالية.

٣٦ - وواصلت البعثة المتكاملة رصد ظروف الاحتجاز والوضع القانوني للمحتجزين المتهمين بالإرهاب. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، كانت قد وُجهت تهم بالإرهاب إلى ٥٠ فردا، وجرى احتجازهم في مرافق احتجاز تديرها الدولة في مناطق غاو وكوليكورو وموبتي وتمبكتو، وفي باماكو أيضا. وفي سياق عمليات مكافحة الإرهاب المشار إليها في الفقرة ٢١، التي بدأت في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر في منطقتي موبتي وسيغو، أُلقي القبض على ما لا يقل عن ٢٩ رجلا اشتُبه في ارتباطهم بالجماعات الإرهابية. وأُفيد عن تعرّض ثمانية من هؤلاء إلى سوء المعاملة من جانب القوات المسلحة المالية لدى إلقاء القبض عليهم. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، كان أحمد المهدي الفقي، أحد أعضاء جماعة أنصار الدين، أول مواطن مالي تسلّمه سلطات النيجر إلى المحكمة الجنائية الدولية.

٣٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغَتْ ١٠ نساء البعثة المتكاملة بتعرّضهن للعنف الجنسي على يد مقاتلي ائتلاف الجماعات المسلحة وجماعة الدفاع المحلية غاندا إيزو. وشملت الحالات ثلاثة أعمال اغتصاب متتالية تعرّضت لها امرأة واحدة حسبما جرى الإبلاغ عنه، ومحاولة اغتصاب ثلاث نساء وفتاة بالقرب من النفيس قامت بها جماعةُ طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم خلال احتلال البلدة من قِبَل الائتلاف. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، تعرضت فتاة وامرأة للاغتصاب في منطقة تمبكتو على يد مقاتلين تابعين للائتلاف من أجل شعب أزواد - جناح عثمان، حسب المزاعم، وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، تعرضت امرأة

للاغتصاب على يد مقاتلي ميليشيا غاندا إيزو، حسب المزاعم. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، كان قاض في باماكو قد استمع إلى شهادات ١٢ امرأة بشأن هذه الحوادث. واتُّخذت التدابير اللازمة لكفالة أمن الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات من خلال الصندوق الاستئماني للبعثة المتكاملة لحماية الضحايا والشهود وحقوقهم.

٣٨ - ولاحظت البعثة المتكاملة استمرار تجنيد الأطفال، واستخدام المدارس لأغراض عسكرية. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، وثّقت البعثة المتكاملة حالة واحدة وحدّدت حالتين مزعومتين تنطويان على تجنيد أطفال، قامت فيهما جماعات مسلحة موقِّعة على الاتفاق بتجنيد ستة فتيان في منطقة تمبكتو. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، ظلّت جماعات مسلحة موقِّعة على الاتفاق تستخدم ما مجموعه سبع مدارس لأغراض عسكرية في مناطق غاو وكيدال وتمبكتو.

خامسا - الحالة الإنسانية

٣٩ - ظلّ انعدام الأمن يحدّ من إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وتنفيذ الأنشطة الإنسانية، ويعيق عودة المشردين داخليا واللاجئين، ويتسبّب في موجة تشريد جديدة في شمال مالي. وسجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ١٥ حادثة أدّت إلى حالات تأخير أو تعليق مؤقت للأنشطة الإنسانية في منطقتي موبتي وغاو. ووقع حوالي ٨٠ في المائة من الحوادث، وبخاصة سرقة السيارات، في منطقة غاو، ولا سيما في دائرة ميناكا. وواصل المكتب توعية قادة التنسيقية والائتلاف بشأن المبادئ الإنسانية للوصول الآمن. ووفّرت إدارة المعونة الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية الرحلات الجوية بشكل مستمر كي يتسنى للجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الوصول إلى الفئات الضعيفة من السكان في الشمال. وفي الوقت نفسه، أجرت البعثة المتكاملة عملية شاملة لإزالة الألغام وأجهزة التفجير اليدوية الصنع في مطار كيدال الثانوي، وكانت هذه العملية إجراءً أساسياً لإيصال المساعدات الإنسانية وتأمين المطار في ظل المخاطر الكبيرة المتمثلة في إعادة زرع الألغام.

٤٠ - وحالت الشواغل الأمنية دون إعادة فتح ٢٨٨ مدرسة في ٥٩ من الأحياء الواقعة في مناطق غاو وكيدال وغرب تمبكتو، وفي أربع مقاطعات في منطقة موبتي وفي مقاطعة واحدة في منطقة سيغو. وعرقل التأخير القائم في تنفيذ التدابير الإدارية الاستثنائية التي ينص عليها اتفاق السلام استئناف تقديم الخدمات الأساسية في منطقة كيدال، بما في ذلك خدمات التعليم. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، في منطقة كيدال، أُعيد فتح ١٥ مدرسة ابتدائية

وإعدادية فحسب من بين ٦٢ مدرسة، وذلك للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات، بعد جهود بذلتها الحكومة والتنسيقية بدعم من اليونيسيف. وأدّت المظاهرات التي أُقيمت في كيدال، احتجاجا على زيارة أحد كبار المسؤولين الحكوميين، إلى إلغاء مشاركة وزير التعليم في حفل إعادة افتتاح إحدى المدارس. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، عمل ٥٢ معلّما متطوّعا و ٥ معلّمين بأجر على تدريس أكثر من ٣ ٣٠٠ طفل في ١٥ مدرسة مفتوحة في منطقة كيدال. وفي مناطق غاو وتمبكتو وموبتي، قدّم برنامج الأغذية العالمي وجبات مدرسية إلى ١٤٢ ٨٠٠ طفل في ٧٨٢ مدرسة ابتدائية، و ٦٤ ١٩٨ حصّة غذائية تؤخذ إلى المنازل للفتيات من أجل تشجيعهن على الحضور إلى المدارس.

٤١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر وأوائل تشرين الثاني/نوفمبر، توافد ما يقدر بـ ٤ ٠٠٠ لاجئ مالي إلى النيجر بسبب انعدام الأمن في شمال شرق مالي. وفي أواسط كانون الأول/ديسمبر، بلغ عدد المشرّدين داخليا في مالي نحو ٦٢ ٠٠٠ شخص، وبلغ عدد اللاجئين الماليين زهاء ١٣٧ ٠٠٠ لاجئ في بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر.

سادسا - التنمية الاقتصادية والمحافظة على التراث الثقافي والبيئة

٤٢ - بعد ستة أشهر من التوقيع على اتفاق السلام، وفي أعقاب انعقاد المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي في تشرين الأول/أكتوبر، كانت التوقعات المتعلقة بجني مكاسب السلام كبيرة لدى سكان مالي. ومن أجل تعزيز تولّي زمام عملية السلام ودعمها على الصعيد الوطني، واصلت البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري السعي إلى تقديم مكاسب السلام الملموسة إلى السكان من خلال آليات مرنة وسريعة الاستجابة، من بينها المشاريع السريعة الأثر، وصندوق بناء السلام، والصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي.

٤٣ - ومنذ حزيران/يونيه، زادت البعثة المتكاملة دعمها للمجتمعات المحلية في الشمال بنحو ٣٠ في المائة، فقدّمت الدعم لـ ٣٦ مشروعا سريع الأثر بتكلفة بلغت نحو ١,٣ مليون دولار. وشملت المشاريع الجديدة توفير مياه الشرب في منطقة كيدال، وإمكانية الالتحاق بالمدارس في موبتي، وتقديم المعدات لمراكز الصحة في كيدال وموبتي، وتجديد مراكز الرعاية الاجتماعية في غاو، ومشاريع إعادة الإدماج الاجتماعي لفائدة المجتمعات المحلية الضعيفة والنساء والشباب والمشردين داخليا في مناطق غاو، وكيدال، وموبتي، وتمبكتو، فضلا عن إصلاح بعض المرافق الحكومية لإنفاذ القانون في باماكو وفي مناطق موبتي وغاو وتمبكتو.

٤٤ - وفي الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر، في إطار التحضير للمؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي، يسّرت الأمم المتحدة المشاورات التي يجريها مصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي من أجل تقييم الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية في مناطق غاو وكيدال وتمبكتو، في إطار أعمال بعثة التقييم المشتركة الموفدة إلى الشمال وفقا للمادة ٣٦ من اتفاق السلام. وأعرب السكان والسلطات الإقليمية في موبتي عن القلق من استبعاد المنطقة من الاستراتيجيات الإنمائية للمناطق الشمالية رغم أن النزاع قد ألحق بها أضرارا كبيرة، وأن عدد سكانها يُقدّر بنحو ٢,٢ مليون نسمة، أي أكثر بثلاثة أضعاف من عدد سكان المناطق الشمالية الثلاث مجتمعةً. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع ممثلون عن التنسيقية والائتلاف مع ممثلين عن المصارف الإنمائية الثلاثة وأوصوا بإجراء مشاورات إضافية لكفالة إدراج الاحتياجات الخاصة لأكثر الفئات ضعفا في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية المقترحة للمناطق الشمالية.

٤٥ - وفي أعقاب انعقاد المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي، الذي استضافته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في باريس في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بلغت قيمة التبرعات المعلنة زهاء ٣,٢ بلايين يورو للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، وقد خُصّص منها مبلغ ٧٠٠ مليون يورو للمناطق الشمالية. وقدّمت حكومة مالي في هذا المؤتمر مشروع الاستراتيجية الإنمائية للمناطق الشمالية وفقا للمادة ٣٤ من اتفاق السلام، جنبا إلى جنب مع الخطة الوطنية للاستجابة لحالات الطوارئ في المناطق الشمالية المشار إليها في الفقرة ٨ أعلاه، وهي تتألف من أنشطة قصيرة الأجل ترمي إلى تقديم مكاسب السلام على وجه السرعة إلى السكان عن طريق إعادة بسط سلطة الدولة والإنعاش الاقتصادي، وتعزيز اللحمة الاجتماعية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. وأعلنت الحكومة أيضا عن إنشاء صندوق للتنمية المستدامة ستسهم فيه بمبلغ ٤٥٠ مليون يورو على مدى الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨. وفي المؤتمر، تكلّمت كل من التنسيقية والائتلاف بصوت واحد دعما لتنفيذ اتفاق السلام. وبالإضافة إلى الأطراف الموقّعة، حضر المؤتمر ممثلون عن ٦٤ من البلدان والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين والممثّلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص في مالي. وشدّدت المنظمات المالية على أهمية ترجمة التعهدات على وجه السرعة إلى فوائد ملموسة للسكان، وضمان الشفافية في إدارة الأموال.

٤٦ - وقامت البعثة المتكاملة بعدة مبادرات لمعالجة مسألة البطالة بين الشباب التي تناهز ٦٠ في المائة لدى الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة. ونفّذ فريق الأمم المتحدة القطري، بدعم من صندوق بناء السلام، مشاريع ترمي إلى دعم أنشطة توليد الدخل

للشباب والسكان المشردين في منطقتي غاو وتمبكتو. ودعم الصندوق أيضا وضع الأدوات والمواد التعليمية التي تُسهم في التوعية بأهمية السلام في المدارس في تمبكتو.

٤٧ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، وقّع وزير الشؤون الخارجية وممثلي الخاص ورؤساء فريق الأمم المتحدة القطري إطارَ عمل الأمم المتحدة المعزز للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، الذي يحدد الإطار الاستراتيجي لاستجابة الأمم المتحدة الجماعية لاستراتيجية حكومة مالي من أجل الحد من الفقر. ويحلّ الإطار المعزز محل إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل في البلد.

٤٨ - وظلّت البعثة المتكاملة تأخذ في الحسبان الآثار البيئية الناشئة أثناء عملها بالقرب من المواقع الثقافية والتاريخية. وفي الفترة الممتدة من ٢٣ أيلول/سبتمبر إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر، درَّبت البعثة المتكاملة ٧٥٦ فردا على الإدارة البيئية والثقافية وفقا لأحكام السياسة البيئية التي تعتمدها إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام لبعثات الأمم المتحدة الميدانية.

سابعا - انتشار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وقدرات البعثة

العنصر العسكري

٤٩ - في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، بلغ قوام العنصر العسكري للبعثة ٦٣٨ ١٠ فردا، من قوة مأذون بها قوامها ٢٤٠ ١١ فردا، وهو ما يمثل ٩٣ في المائة من الأفراد العسكريين المأذون بهم. وتمثل النساء ٢ في المائة من القوة. وتشمل القدرات المتبقية الرئيسية كتيبة قتالية، ووحدة طائرات هليكوبتر عسكرية متوسطة الحجم متعددة الاستخدامات، ووحدة طائرات هليكوبتر هجومية، وطائرة نقل عسكرية، وضباط أركان عسكريين إضافيين في مقر القطاع، وسرية لحماية القوة. وقد طلبت البعثة المتكاملة أيضا إلى البلدان المساهمة بقوات القيام على وجه الاستعجال بنشر ٩٢ ناقلة أفراد مدرعة ومركبات محصّنة ضد الألغام بهدف الوصول إلى المستويات المقرّرة في الأصل لتعزيز قدرة البعثة على حماية القوافل. ولا تزال ثمّة شواغل تتعلق بقدرة بعض وحدات المشاة على القيام بعمليات، بسبب الافتقار إلى ما يكفي من أصناف المعدات المملوكة للوحدات بشكل يستوفي معايير الأمم المتحدة في كل من المعدات الرئيسية (تقلّ نسبة المعدات الرئيسية في أربع وحدات عن ٧٠ في المائة من الاحتياجات) وقدرات الاكتفاء الذاتي (تقلّ نسبة قدرات الاكتفاء الذاتي في أربع وحدات عن ٦٠ في المائة من الاحتياجات). وتشمل مجالات الدعم الثنائي اللازمة للبلدان المساهمة بقوات في البعثة المتكاملة صيانة ناقلات الأفراد المدرعة، وبناء القدرات في الأعمال الهندسية

البسيطة والدعم اللوجستي، والتدريب من أجل تحسين قدرات الوحدات في سياق الحرب غير المتناظرة.

عنصر الشرطة

٥٠ - في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، بلغ قوام عنصر الشرطة في البعثة المتكاملة ١ ٠٥٥ فردا، فوصل بذلك إلى ٧١ في المائة من القوام المأذون به البالغ ١ ٤٤٠ فردا، مع نشر ٥٨ في المائة من أفراد الشرطة (٧ في المائة منهم من النساء) و ٨٢ في المائة من أفراد وحدات الشرطة المشكلة (٥ في المائة منهم من النساء). ولا تزال البعثة المتكاملة تطلب نشر أفراد الشرطة المتخصصة، بما في ذلك القدرات النهرية التي تتألف من وحدات الشرطة المشكلة وأفراد الشرطة، من أجل دعم قوات الدفاع والأمن المالية في الأنشطة التي تنفذها لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. في الوقت نفسه، وفي ضوء تزايد الهجمات التي تشنها الجماعات المتطرفة والإرهابية، طلبت السلطات المالية أن تدعم البعثةُ المتكاملة إنشاء قدرات أفرقة الأسلحة والأساليب التكتيكية الخاصة ضمن هيئات إنفاذ القانون في مالي. وستقدّم البعثة هذا الدعم من خلال فريق متخصص، بما يشمل العمل على بناء القدرات، في حدود القوام الأقصى المأذون به.

الأفراد المدنيون

٥١ - في ما يخص الموظّفين المدنيين، تم نشر ٨٤ في المائة منهم، بما يشمل ٨٣ في المائة من الوظائف الدولية، و ٧٠ في المائة من الوظائف لمتطوعي الأمم المتحدة، و ٨٨ في المائة من الوظائف الوطنية. وتشغل النساء ٢٨ في المائة من جميع الوظائف المدنية. وينتشر الموظفون المدنيون حاليا على النحو التالي: في باماكو (٨٢٤ موظّفا)، وغاو (١٦٤ موظّفا)، وكيدال (٨٠ موظّفا)، وموبتي (٨٧ موظّفا)، وتيساليت (١٦ موظّفا)، وتمبكتو (١٢١ موظّفا).

تشييد المعسكرات

٥٢ - تراجع عدد القوافل اللوجستية في شمال مالي نتيجةً لاستمرار القيود الأمنية، وهو ما يعوق إيصال اللوازم والمواد وجهود التشييد في آن معا. ورغم هذه الصعوبات، ظلّت المعسكرات في مدينتي غاو وتمبكتو تعمل بشكل كامل بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، مما مكّن البعثة المتكاملة من بدء إعادة نشر حوالي ٦ ٠٠٠ جندي في تلك المرافق. و لم يُستكمل بعد تشييد عدد من المعسكرات الأخرى. ولا تزال البعثة المتكاملة تنتظر رد الحكومة على طلب تخصيص أرض لتشييد معسكر في موبتي. وفي باماكو، استمرت الأعمال

التحضيرية لنقل مقر البعثة من فندق ”لاميتييه“ إلى منطقة أخرى في العاصمة بحلول آذار/مارس ٢٠١٦.

ثامنا - سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

٥٣ - واصل أفراد الأمم المتحدة العمل في ظروف أمنية شديدة التقلب في مالي. وردا على الهجمات المستمرة على البعثة المتكاملة وتوسّع أنشطة الجماعات المتطرفة والإرهابية، عزّزت البعثة تدابيرها الأمنية في المناطق الشمالية وفي باماكو، وكذلك في موبتي على النحو المبين في الفقرة ٢١ أعلاه. أما بالنسبة لكيدال، فيُتوقع تركيب المنطاد ومعدات المراقبة من أجل تحسين حماية القوة وأمنها في كيدال بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ومن المعتزم إرساء قدرات مماثلة لتعزيز المعسكر الواقع في غاو. وقد أُصلحت منظومة الإنذار الأرضي التي أصابها عطل في تموز/يوليه، وبدأ تشغيلها من جديد في ١٠ كانون الأول/ديسمبر.

٥٤ - وواصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تعزيز سلامة أفراد البعثة المتكاملة وأمنهم بتقديم المساعدة التقنية إلى أفرقة إبطال الذخائر المتفجرة وفصائل المشاة المتخصصة التابعة للبعثة المتكاملة. وأجرت الدائرة أيضا تدريبا من التدريبات السابقة للانتشار الموجهة إلى المدربين بشأن كيفية الرد على استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، لفائدة ٣٥٥ فردا من أفراد وحدات البعثة التي توفر الحراسة للقوافل. وفي باماكو، قامت البعثة المتكاملة، بالإضافة إلى تسيير دوريات ليلية مشتركة مع شرطة مالي على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٢ أعلاه، بتعزيز التدابير الأمنية في محيط مباني الأمم المتحدة في أعقاب الهجوم الذي شُنّ على فندق راديسون بلو.

تاسعا - السلوك والانضباط

٥٥ - جرى التبليغ، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عن ادعاء واحد بالانتهاك الجنسي يتعلق بقاصر. وعملا بالنشرة التي أصدرتُها لعام ٢٠٠٣ المتعلقة بالتدابير الخاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي، اتخذت البعثة تدابير احترازية إضافية لمنع وقوع أعمال من هذا القبيل في مالي. وقامت البعثة بتوعية السكان المحليين في باماكو وغاو وموبتي وتمبكتو بغرض تعزيز الآليات القائمة للإبلاغ عن حالات سوء السلوك التي يتورط فيها أفراد الأمم المتحدة. وزادت البعثة المتكاملة أيضا الوعي بأشكال السلوك المحظور كالاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي من خلال ١٢ من أنشطة التوعية التي استفاد منها نحو ٦٠٠ شخص.

ويجري أيضا اتخاذ خطوات لتنفيذ التدابير المعززة المبينة بالتفصيل في تقريري الأخير عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي (انظر A/69/779).

عاشرا - ملاحظات

٥٦ - برز زخم جديد في عملية تحقيق السلام في مالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأرحب بالتقارب بين تنسيقية الحركات الأزوادية (التنسيقية) وائتلاف أرضية التفاهم نتيجة محادثاتهما الثنائية التي عُقدت في الفترة الممتدة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر في النفيس، والتي اتفق الطرفان أثناءها على التعاون بشأن وقف أعمال القتال، والمصالحة داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها، وتبادل المحتجزين، وعودة الإدارة المحلية المؤقتة، وحرية حركة الناس والسلع. وكان الزخم الجديد مصحوبا بمستوى عال من المشاركة من جانب المجتمع الدولي في دعم السلام في مالي، على نحو ما أُعرب عنه في الاجتماع التشاوري الوزاري الذي انعقد في ١ تشرين الأول/أكتوبر في نيويورك. وقد حفّزني الوقوف على الالتزام الذي أبانت عنه حكومة مالي في المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي، الذي عُقد في باريس في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ، وتوحّد الصوت الذي عبرت عنه التنسيقية والائتلاف دعما لتنفيذ اتفاق السلام. ويشكّل تحسنُ العلاقة بين الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق، الذي تجَسَّد في مشاركتها البناءة في لجنة متابعة الاتفاق وآلياتها، وعدمُ حدوث أي انتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار، تطورات جديرة بالترحيب.

٥٧ - ويجب الآن على الأطراف الموقعة أن تضاعف جهودها المبذولة من أجل تنفيذ اتفاق السلام، ولا سيما الإصلاحات المؤسسية التي تدعم تنفيذ جميع الأحكام الأخرى من الاتفاق، مع ضمان أن تكون العملية شاملة للجميع وشفافة ومتواصلة. وفي نهاية المطاف، تقع المسؤولية عن نجاح اتفاق السلام على عاتق الأطراف الموقعة عليه. فبدون التصميم الثابت للأطراف في مالي وأنصارها على المضي قدما بتنفيذ جميع أحكام اتفاق السلام بطريقة متوازية ومتزامنة، سيظل الأثر الناجم عن الدعم المقدم من المجتمع الدولي محدودا. ويجب على الأطراف أن تكفل إجراء مشاورات واسعة وشاملة مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأطراف الموقعة على الاتفاق، والمجتمع المدني، والنساء والشباب، حتى يتسنى تعزيز أخذ شعب مالي بزمام مستقبله. وعند القيام بذلك، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الأولويات المحلية والاحتياجات الإنمائية التي تخص ليس المناطق الشمالية الثلاث فحسب، إنما جميع الماليين أيضا. وما يحفزني في ذلك السياق اعتمادُ البرلمان مؤخرا التشريع الذي ينص على تخصيص حصة ٣٠ في المائة لتعيين نساء في المؤسسات الوطنية والهيئات التشريعية.

٥٨ - ويجب أن يتجسد التقدم المحرز على الصعيد السياسي في عملية السلام عاجلا في تحسن ملموس في الظروف الأمنية لشعب مالي. وأحث جميع الأطراف على إحراز تقدم في تدابير الدفاع والأمن المتوخاة في اتفاق السلام، والإسراع بالجهود التي تبذلها اللجنة التقنية للأمن وآلية تنسيق العمليات فيما يتعلق بعمليات التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك التشغيل المستمر للدوريات المختلطة. ويشكل إصلاح قطاع الأمن عملية أخرى تحظى بالأولوية ويجب تنفيذها، إذ لا يمكن أن تتكلل عمليات التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالنجاح دون وجود استراتيجية شاملة لإصلاح قطاع الأمن. وأطلب إلى حكومة مالي أن تنشئ، في أقرب وقت ممكن، اللجان الوطنية المعنية بعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والاندماج، مع كفالة أن تشمل العملية الجميع، من خلال إدخال تعديلات على المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن. ومع أن إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية بصورة تدريجية تتطلب المزيد من التنسيق بين الأطراف، فالمبادرة التي اتخذتها الحكومة لمواجهة التهديدات الأمنية ذات الصلة بالإرهاب في منطقتي موبتي وسيغو شكلت تطورا جديرا بالترحيب.

٥٩ - واستمر تدهور الحالة الأمنية في مالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وما زال المدنيون والقوات المسلحة المالية والقوات الفرنسية وأفراد البعثة المتكاملة يشكلون هدفا للهجمات غير المتناظرة والمتطورة. وإني أُدين بشدة هذه الأعمال الهمجية، وأُعرب عن خالص تعازيّ لأُسَر ضحايا تلك الجرائم، وكذلك إلى حكومة مالي وحكومات بلدان حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين لقوا حتفهم. وأدعو مجدداً إلى التحقيق في هذه الجرائم ومعاقبة مرتكبيها بجدية. وقد تشكل الهجمات التي تستهدف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة جرائم حرب بموجب القانون الدولي.

٦٠ - ونظرا إلى أن شمال مالي لا يزال يشكل بيئةً يصعب العمل فيها للغاية، من المرجح أن تستمر البعثة المتكاملة في مواجهة تحديات أمنية كبيرة تطرحها أطراف غير مشاركة في عملية السلام، وهي الجماعات المتطرفة والإرهابية والمتجرون بالمخدرات عبر الحدود الوطنية. ويساورني القلق بوجه خاص من امتداد حالة انعدام الأمن إلى وسط مالي وجنوبها، ومن الهجمات وأعمال الترهيب المرفوضة التي تقوم بها الجماعات المتطرفة والإرهابية.

٦١ - وفي ظل هذه الظروف، ستظل البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لدى البعثة المتكاملة بحاجة إلى تلقي الدعم على صعيد القدرات. وأشجع كل البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والجهات المانحة الثنائية على مواصلة جهودها الرامية إلى كفالة أن تحصل جميع الوحدات على المعدات والتدريبات اللازمة للعمل في هذه البيئة الصعبة. وأتطلع إلى أن تُنشر

بسرعة كتيبة قتالية، وأحث على أن تُنشر بسرعة القدرات العسكرية والشرطية ذات الأولوية المبينة في الفقرتين ٤٩ و ٥٠ أعلاه. وما زلت ملتزما بتنفيذ تدابير مبتكرة لضمان تنفيذ ولاية البعثة المتكاملة، مع تعزيز حماية أفرادها في الوقت نفسه.

٦٢ - ويمثل تعيين الأعضاء الأربعة عشر في لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تطورا جديرا بالترحيب. إلا أنه يؤسفني عدم وجود ممثلين للضحايا بين أعضائها. ولا سبيل إلى المصالحة الدائمة إلا من خلال عملية شاملة وشفافة لتقصي الحقائق وتحقيق العدالة وجبر الضرر تقوم بها اللجنة المعنية، بدعمٍ من جميع السكان. وأهنئ حكومة مالي والتنسيقية والائتلاف على تنظيم سلسلة من الحوارات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها لتشجيع المصالحة فيما بين مختلف المجتمعات في الشمال. وأن تشمل هذه الحوارات الجميع أمر ضروري لإيجاد حلول طويلة الأجل. وأحث جميع الأطراف على ضمان أن يقوم الزعماء التقليديون والمحليون، والنساء والشباب، بدور في جهود المصالحة على الصعيدين الوطني والمحلي.

٦٣ - وأرحب بالتعهدات الهامة التي أعلن عنها شركاء مالي خلال مؤتمر باريس الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي، الذي ألقى الضوء على إجماع المجتمع الدولي على تقديم الدعم إلى عملية السلام في مالي. ويجب أن تحافظ الأطراف على ما برز من زخم بتجسيد التعهدات التي قُطعت في باريس في شكل مكاسب ملموسة للسلام من شأنها تحسين حياة السكان في مالي. وأدعو حكومة مالي إلى الاستفادة من هذا الزخم والتعجيل بتوفير الخدمات الأساسية من جديد في المناطق الشمالية. وستواصل البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري دعم الأطراف في مالي من خلال تعزيز المكاسب التي تحققت في عملية السلام، بطرق منها المشاريع السريعة الأثر.

٦٤ - وأرحب بإنشاء السلطات في مالي لوحدة قضائية متخصصة معنية بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. والأمم المتحدة مستعدة لتقديم الدعم لأغراض تعزيز قدرة السلطات في مالي على مواجهة هذه التحديات الأمنية. ومع أن التنفيذ الكامل لاتفاق السلام يُعَدُّ أولوية لضمان الاستقرار الطويل الأجل في مالي، فإن اتّسام التهديدات بطابع يتجاوز الحدود الوطنية إنما يقتضي تعزيز التعاون الأمني الإقليمي. وفي هذا الصدد، أشجع الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية على تعزيز فعالية المبادرات الرامية إلى التصدي للتهديدات الأمنية، بما فيها التدابير الرامية إلى منع التطرف المصحوب بالعنف ومكافحته. وأكرر التأكيد على أن إرساء تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب، واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، يكملان بعضهما بعضا ويعزز كل منهما الآخر، وهما من العناصر الأساسية

لمكافحة الإرهاب. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بالتنسيق مع الآليات الإقليمية، ومنها عملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. كما أحث حكومة مالي والمجتمع الدولي على أن يرصدا ما يكفي من الموارد للتصدي للاتجار غير المشروع بالعاج وغيره من أنشطة الصيد غير المشروع، التي يتزايد اللجوء إليها كمصدر للدخل لتمويل الجماعات المتطرفة والإرهابية.

٦٥ - وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري لمنجي حمدي على عمله بصفته ممثلي الخاص لمالي ورئيسا للبعثة المتكاملة، وجهوده الدؤوبة في دعم عملية السلام في مالي، ومبادراته الشخصية لنزع فتيل التوترات فيما بين المجتمعات المحلية. وأُثني على الأعضاء في فريق الوساطة الدولي لدعمهم المتواصل للأطراف في مالي. وأودُّ أيضا أن أشيد إشادة خاصة بالعاملين في البعثة المتكاملة، رجالا ونساء، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والشركاء الثنائيين، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية، وجميع الشركاء الآخرين، الذين يعمل الكثير منهم في ظل ظروف صعبة ويواجهون تهديدات خطيرة في بيئة معادية، على مساهماتهم الهامة في دعم السلام والاستقرار في مالي وعلى تفانيهم وإسهامهم في البعثة.

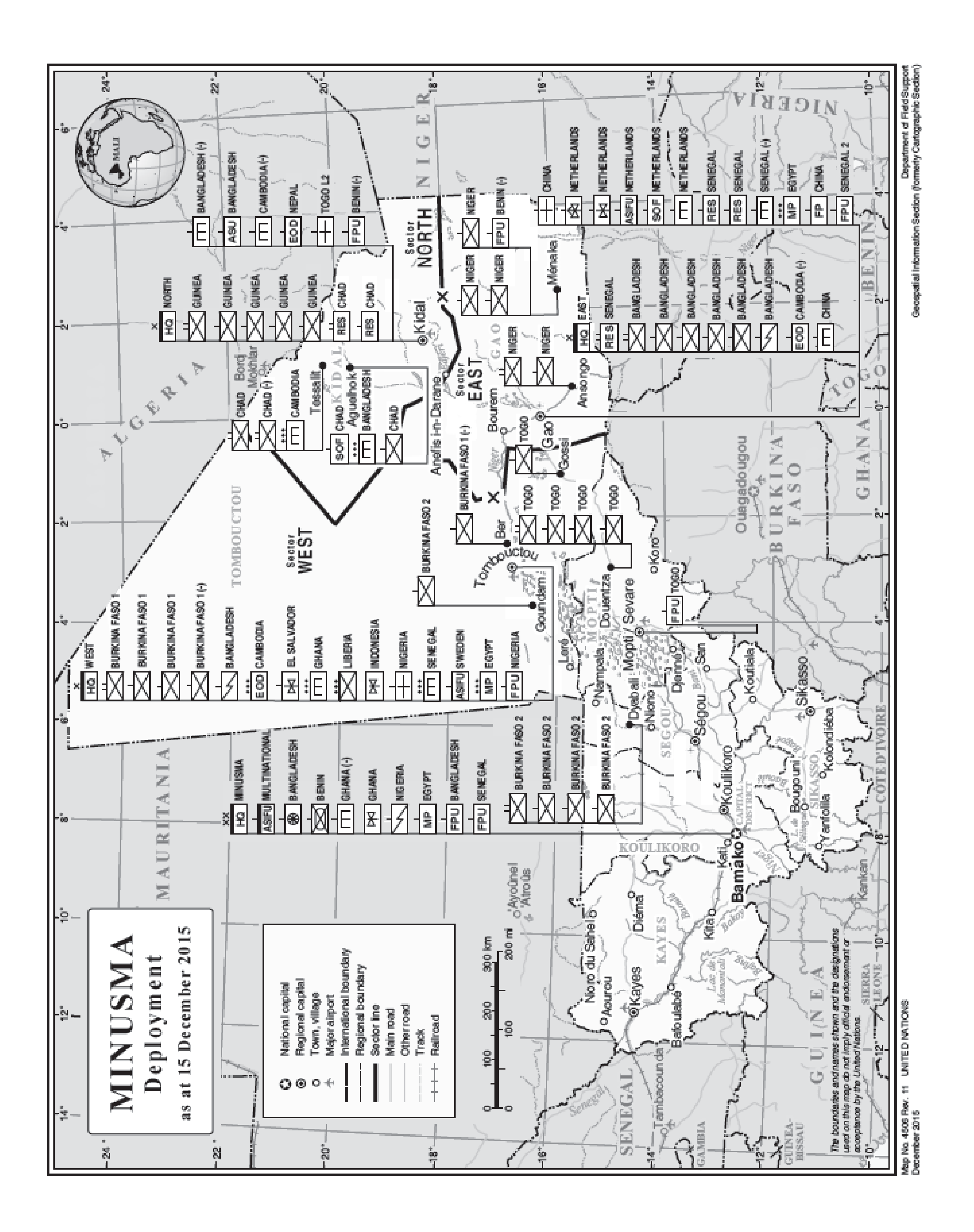
المرفق

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي: قوامها من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

	العنصر العسكري			عنصر الشرطة								
	ضباط الأركان والوحدات			فرادى عناصر الشرطة			وحدات الشرطة المشكلة			مجموع أفراد الشرطة		
البلد	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
أرمينيا	١		١									
النمسا												
بنغلاديش	١ ٥٨٥		١ ٥٨٥				١٤٠		١٤٠	١٤٠		١٤٠
بلجيكا												
بنن	٢٦٠		٢٦٠	٢٩	١	٣٠	١٤٠		١٤٠	١٦٩	١	١٧٠
بوتان	٣		٣									
البوسنة والهرسك	٢		٢									
بوركينا فاسو	١ ٦٩٩	٢٠	١ ٧١٩	٢١	٢	٢٣				٢١	٢	٢٣
بوروندي				١٣		١٣				١٣		١٣
كمبوديا	٢٩٠	١٣	٣٠٣									
الكاميرون				١٧	١	١٨				١٧	١	١٨
تشاد	١ ١٣٤	١٣	١ ١٤٧	٤		٤				٤		٤
الصين	٣٨٦	١٤	٤٠٠									
كوت ديفوار	٥		٥	٧	١	٨				٧	١	٨
جمهورية الكونغو الديمقراطية				٥	١	٦				٥	١	٦
الدانمرك	١٨	٣	٢١									
جيبوتي				١		١				١		١
مصر	٧٢		٧٢									
السلفادور	٨٨	٤	٩٢									
إستونيا	٩	١	١٠									
فنلندا	٥		٥									
فرنسا	٢٩		٢٩	٥		٥				٥		٥
غامبيا	٤		٤									

	العنصر العسكري			عنصر الشرطة								
	ضباط الأركان والوحدات			فرادى عناصر الشرطة			وحدات الشرطة المشكلة			مجموع أفراد الشرطة		
البلد	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
ألمانيا	٩		٩	١٣		١٣				١٣		١٣
غانا	٢١٤		٢١٤	١		١				١		١
غينيا	٨٥	١	٨٦	٤		٤				٤		٤
غينيا - بيساو	١		١									
إندونيسيا	١٤٣	٢	١٤٥									
إيطاليا	٣		٣									
الأردن	١		١	٢		٢				٢		٢
كينيا	٤	٣	٧									
ليبريا	٤٧	٢	٤٩									
مدغشقر				٢		٢				٢		٢
نيبال	١٤٥	٤	١٤٩									
هولندا	٥٨٩	٣٤	٦٢٣	١٩	٥	٢٤				١٩	٥	٢٤
النيجر	٨٥٨	٥	٨٦٣	٨		٨				٨		٨
نيجيريا	١٥٥	٢٦	١٨١	٢		٢	١٠٩	٣١	١٤٠	١١١	٣١	١٤٢
النرويج	١٨	٣	٢١									
البرتغال	٢		٢									
رومانيا	١		١	٢		٢				٢		٢
السنغال	٦٧٤	٢	٦٧٦	١٦	٢	١٨	٢٧٦	٤	٢٨٠	٢٩٢	٦	٢٩٨
سيراليون	٧		٧									
السويد	١٩٧	١٥	٢١٢	١	٢	٣				١	٢	٣
سويسرا	٤		٤									
توغو	٩١٧	١٨	٩٣٥	١		١	١٣٤	٦	١٤٠	١٣٥	٦	١٤١
تونس				٢٥		٢٥				٢٥		٢٥
تركيا				١		١				١		١
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١	١	٢									
الولايات المتحدة الأمريكية	١٠		١٠									
اليمن	٧		٧	٩		٩				٩		٩
المجاميع	١٠ ٤٥٤	١٨٤	١٠ ٦٣٨	٢٠١	١٤	٢١٥	٧٩٩	٤١	٨٤٠	١ ٠٠٠	٥٥	١ ٠٥٥

خريطة



15-22402